

تدوين الحديث عند المدرسة السنية قراءة تاريخية بين المنع والجواز

رياض عبدالزهره عثمان الحجّاج

طالب دكتوراه في جامعة قم كلية الالهيات والمعارف الاسلامية فرع علوم القرآن والحديث

إشراف ا.د علي أحمد ناصح

الأستاذ في جامعة قم كلية الإلهيات والمعارف الإسلامية فرع علوم القرآن والحديث

The documentation of Hadith in the Sunni school: a historical reading
between prohibition and permissibility□

Researcher

Riad Abdulzahra Othman Alhujaj

riadalhujaj@gmail.com□

Supervisor

Dr. Ali Ahmed Naseh

University of Qom / Department of Qur'anic and Hadith Sciences

aa.naseh@qom.ac.ir□

المُلخَص

يتناول هذا البحث تدوين الحديث عند المدرسة السنية وما رافقه من ظروف سياسية وتاريخية لأهم مصدر من مصادر التشريع بعد القرآن الكريم، إذ تمّ متابعة مراحلها والعوامل التي أسهمت فيه من خلال التدوين وعدمه. في البحث تناولنا عرضاً تاريخياً منهجياً لدور الخلفاء والحكام والصحابة والتابعين في هذا المقطع المهم من تاريخ الإسلام. إنَّ منهجنا في التحقيق والبحث اعتمد في الأساس على منهج التحليل والوصف من خلال جمع المصادر الأولية والثانوية وقراءة الأحداث التاريخية وما كتب حول هذا الموضوع، إذ قمنا بجمعها ودراستها ومن ثمّ تحليلها تحليلاً موضوعياً معتمداً على القراءة المتأنية الموصلة لنتائج بعد مراجعة تحليلية على المصادر المعتمدة وما كتب حول هذا الموضوع. انتقلت فيه من بدايات التدوين وصولاً لكتابة المدونات والمجاميع والأسانيد والأصول في المدرسة السنية إنَّ ما يميّز كلّ مرحلة من مراحل التدوين هو تأثير المنع الذي استمرّ لما يقارب قرن من الزمن على صعيد فهم الدين في المدرسة السنية، ومقدار التداخل ما بين المرويات وآراء الصحابة في مرحلة متأخرة بعد الاذن بالتدوين. الكلمات المفتاحية: تدوين الحديث-القبول-الرفض-المتبنيات

Abstract

This study examines the codification of Hadith in the Sunni school and the political and historical circumstances that accompanied it, concerning the most important source of Islamic legislation after the Holy Qur'an. It traces the stages of Hadith codification and the factors that contributed to it, both through the processes of recording and non-recording. The research presents a systematic historical account and highlights the role of caliphs, rulers, Companions, and Successors in this crucial period of Islamic history. The methodology adopted in this investigation is primarily based on analytical and descriptive approaches, through the collection of primary and secondary sources and the careful examination of historical events and relevant writings on this topic. These materials were compiled, studied, and then analyzed objectively, relying on a thorough and reflective reading that led to well-founded results after a critical review of the adopted sources and related scholarship. The study moves from the early beginnings of Hadith codification to the compilation of written collections, corpora, chains of transmission, and foundational works within the Sunni school. One of the defining features of each stage of codification is the impact of the prohibition of writing Hadith—which lasted for nearly a century—on the

understanding of religion in the Sunni school, as well as the extent of overlap between transmitted reports and the opinions of the Companions in a later phase following the authorization of codification. Keywords: Hadith codification – acceptance – rejection – methodological foundations

المقدمة

تعدُّ المدرسةُ السنية الحديث النبوي من الأشياء الجوهرية في استنباط الأحكام والمعارف الإسلامية إلا إنَّ تدوين الحديث شهد مراحل متباينة بين التحفظ في التدوين والجواز، وتأثرت هذه العملية بعوامل عدة، منها تاريخية وسياسية، لذا نجد التناقض واضحاً للحديث حول تلك المراحل وجوازها ومنعها وخصوصاً في المراحل الأولى والتي امتدت لأكثر من قرن من الزمن، ونحن نحاول في هذا البحث معرفة كيف تعاملت هذه المدرسة مع هكذا موضوع جوهرية وما هو دور الصحابة والتابعين وصولاً للدور الذي لعبه ابن شهاب الزهري بأمر من الخليفة الأموي عمر بن عبد العزيز، ثم الإشارة إلى تدوين الموسوعات الحديثية لديهم وتواريخها. وأنا هنا في هذا البحث أحاول إعادة دراسة الأسباب التي دعتهم للمنع ومن ثم الجواز مع أدلتهم ومناقشتها. لقد أدت عملية المنع من التدوين في بداية الأمر إلى حدوث انتكاسة في إيصال الرواية وكذا الحكم الشرعي أو الموقف العقدي، وبالتالي اختلطت النصوص الشرعية مع الآراء بعد فترة من الزمن لتتشكل معالم جديدة مبنية على الراي والقياس ومتأثراً بسياسة الحاكم وأهواء المتصدين وبالخصوص بعد عملية الجمع المتأخرة لفترات طويلة وما شابها من تدخلات سياسية وفكرية أثرت على الجمع المتأخر. إنَّ هدف البحث هو عملية استقصاء للأحاديث الواردة بشأن المنع ومحاکمتها والجواز وفترتها وما رافقتها من قرارات، وكذا مناقشة الأحداث التاريخية بهذا الشأن، ومحاولة معرفة إبعاد هذا القرارات، وكيف استطاعت الأمة معرفة الاحكام مع عدم تدوين الحديث لأكثر من قرن حتى زمن عمر بن عبد العزيز، بل ما بعده بفترة ليس بالقصيرة. إنَّ عملية استقصاء كلَّ شاردة وواردة بهذه النقطة المهمة من تاريخ التدوين تعطينا صورة واضحة حول اختلاف الامة وتعدد توجهاتها الفكرية، والعقدية، وأحكامها، وتقاسيرها. يقول صاحب كتاب تاريخ الحديث في هذا الصدد: بأنَّ (هذه النتائج والآثار وقعت في القرن الاول واستمر تأثيرها حتى وقتنا الحاضر وألحقت الضرر بالحديث في بعض جوانبه. لقد نقل الصحابة والتابعون أحاديث كثيرة وكتبوها، إلا أنَّ المنع من التدوين كان له أضرار كبيرة، وهذه النتائج متنوعة في نظر المحققين) يعدُّ تدوين الحديث من الأمور التي وقع فيها خلاف كبير من حيث وقته وطريقته بين المسلمين عموماً وبخاصة بين مفكري المدرسة السنية، فلم يجمعوا على تاريخ محدد قد تمَّ به الجمع، وإنَّ اتفقوا بشكل عام حول المنع واسبابه وعلله وهذا ما سنتعرض له في طيات البحث. فقد اتفقت كلمتهم على أنَّ الجمع لم يكن بالقرن الاول، بل كلَّ ما جرى إنما كان بالقرن الثاني، مع هذا الاتفاق الا انهم اختلفوا بالطريقة ومن امر ومتى في هذا القرن. وهم على أقوال:

- ١ - بداية التدوين كانت في أول القرن الثاني.
- ٢ - وقول آخر بتأخرها عن ذلك أيضاً قالوا: إنَّ عمر بن عبد العزيز - الخليفة الأموي - قام بإصدار أول أمر رسمي بتدوين الحديث. ويذكر صاحب كتاب تدريب الراوي: (ابتداء تدوين الحديث، وقع على رأس المئة، في خلافة عمر بن عبد العزيز، بأمره) ^٢، ولعمر بن عبد العزيز رسائل كثيرة أرسلها إلى الأمصار، وهي مدونة في السِّير والتراجم لكتابة الحديث خوفاً من الضياع، فقد ذكرت السِّير مجموعة كبيرة من رسائله للأمصار تحثهم على كتابة وتدوين الحديث. ينقل الدارمي صاحب كتاب المسند الجامع ما نصه: ومن هذا ما يرويه عكرمة بن عمار، قال: (سمعت كتاب عمر بن عبد العزيز يقول: (أما بعد فأمرنا أهل العلم أن ينتشروا في مساجدهم، فإنَّ السنة كانت قد أميتت كما كتب (إنَّه لا رأي لأحد في كتاب، وإنَّما رأي الأئمة فيما لم ينزل فيه كتاب ولم تمض به سنة من رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولا رأي لأحد في سنة سنَّها رسول الله صلى الله عليه وسلم) ^٣، وتذكر المصادر أنَّ التدوين وإنَّ كان بأمره إلا أنه تأخر كثيراً بعد وفاته. وينقل صاحب كتاب تدوين السنة الشريفة في هذا الصدد بانه (يرى الذهبي: إن أول زمن التصنيف، وتدوين السنن، وتأليف الفروع، بعد انقراض دولة بني أمية، وتحول الدولة إلى بني العباس سنة ١٣٢، وقال الذهبي - أيضاً - في حوادث سنة ١٤٣، وفي هذا العصر، شرع علماء الإسلام في تدوين الحديث، والفقهاء، والتفسير، وكثر تبويب العلم وتدوينه، وقبل هذا العصر كان سائر العلماء يتكلمون من حفظهم، ويروون العلم عن صحف غير مرتبة، ويعتقد الكثيرون: إن أول من صنف هو ابن جريج ت ١٥٠ قال ابن الأثير: انتهى الأمر إلى زمن جماعة من الأئمة مثل: عبد الملك بن جريج، ومالك بن أنس، وغيرهما ممن كان في عصرهما، فدوّنوا الحديث، حتى قيل: إنَّ أول كتاب صنّف في الإسلام: كتاب ابن جريج، وقال ابن حجر: لما انتشر العلماء في الأمصار، وكثر الابتداء... دونت [الأثار] ممزوجة بأقوال الصحابة، وفتاوى التابعين وغيرهم، فأول من جمع ذلك ابن جريج ت ١٥٠ بمكة، وابن إسحاق ١٥١، أو مالك ت ١٧٩ بالمدينة، والربيع بن صبيح ت ١٦٠ أو سعيد بن أبي عروبة ت ١٥٦ أو حماد بن سلمة ت ١٦٧ بالبصرة، وسفيان الثوري ت ١٦١ بالكوفة، والأوزاعي ت ١٥٧ بالشام، وهشيم ت ١٨٣ بواسط، ومُعمر ت ١٥٣ باليمن، وجريير بن عبد الحميد ت ١٨٨ بالري،

وابن المبارك ت ١٨١ بخراسان ، قال العراقي، وابن حجر: وكان هؤلاء في عصر واحد، فلا ندري أيهم أسبق؟) لذا فإننا سنحاول في هذا البحث متابعة التدوين عند المدرسة السنية؛ لتتضح حقيقة الاهتمام بالسنة والحديث والمرويات عن الرسول الاعظم (صلى الله عليه وآله وسلم) .

المبحث الأول: مراحل التدوين

يعدّ موضوع تدوين الحديث عند السنة من المواضيع المهمة التي يجب قراءتها قراءة موضوعية، والعودة للنصوص الثابتة عندهم ومواقف بعض الصحابة من الأحاديث أو الرواية عن الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) ، ولتوضيح مراحل التدوين عند مدرسة السنية يمكن تقسيمها إلى مجموعة من المراحل وعلى الشكل التالي :

- ١ - مرحلة منع التدوين في القرن الأول وموقف الخلفاء من الحديث ونقله .
- ٢ - مرحلة الأمر بالتدوين والكتابات الأولى كأحمد بن حنبل ومالك في القرن الثاني .
- ٣ - مرحلة التدوين للصالح الستة في القرن الثالث
- ٤ - مرحلة المتأخرين من القرن الرابع إلى القرن السادس وحتى القرن الثالث عشر . وبحسب المتابعة والاستقصاء فإن أسباب المنع ومبرراته لم تكن على درجة ليقنع بها جميع الصحابة ، بل على العكس فإننا نلاحظ أنه حتى من كان مقتنعاً بالبراري تراجع عنه، إلا أنّ سياسة بعضهم كانت تدفع باتجاه عدم التدوين ولأسباب كثيرة وأهمها خلط الدين مع الأهواء والمطامع وتغيير بوصلة الهدف من التشريع والأحاديث ، ولتبرير أعمال وتصرفات من كان على رأس السلطة آنذاك . وبالعودة إلى مبرراتهم هو بان رووا رواية عن الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) تمنع تدوين الحديث، والشيء الغريب أن يرووا رواية تمنع الحديث وهم ينقلونها على أنها رواية عن الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) . وبحسب عملية بحث لم أجد إلا هذه الرواية عندهم، وحتى الرواية المدعاة لم يتبنوها أغلبهم، بل من حيث التطبيق فإن الأغلب الأعم لم يكن مقتنع بالمنع إلا ان السلطة كان قرارها المنع ، وما ان انتهت فترتهم فتحت الامور على مصراعها للتدوين . اما الرواية فهو ما ورد في مسلم عن ابي سعيد الخدري أن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) قال: (لا تكتبوا عني ومن كتب عني غير القرآن فليحبه وحدثوا عني ولا حرج) ° وطبعاً مع غرابة الفاظها وتطبيقاتها فان الرواية فيها ما فيها ونورد بعض الاشياء التي تصب في مناقشة الرواية المزعومة وإن عدت هذه الرواية من الأسباب المهمة لمنع تدوين الحديث في القرن الأول، إلا أنّ هنالك جوانب عديدة فيها من الإبهام يدعونا الا نقبل مدلولها، منها أنها رواية غريبة ولم يروها إلا همام بن يحيى مرفوعة، ومنها أيضاً ضعف السند حيث وقع فيه زيد بن أسلم وهو مرفوض من رواية الحديث لأنه يفسر القرآن براهيه، ومنها عدم صراحتها بالمنع المطلق ولا ظهورها في النهي العام على كتابة الحديث، ومنها المخالفة الواضحة للسيرة المتبعة لأهل البيت (عليهم السلام) وجمع كبير من الصحابة برواية الحديث وتدوينه ، ومن كل ما تقدم يظهر أنه لا دليل شرعي على النهي وإنما اجتهادات شخصية. نعم لقد وضعوا مجموعة من الأسباب والعلل والحجج للمنع نحاول ذكر بعضها في هذا المقام .

- ١ - الخوف من انتشار الأحاديث الموضوعية.
- ٢ - الخوف من الاختلاف بين المسلمين.
- ٣ - امتزاج القرآن بالحديث وعدم التمييز بينهما.
- ٤ - الاهتمام بغير القرآن.
- ٥ - الاهتمام بالحفظ دون الكتابة.

٦ - عدم توفر أدوات الكتابة لتدوين الحديث الكبير الوارد عن الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم)، والذي يتابع بعض ما ورد من علل مردودة وواضحة أنّها لا تقف حائلاً دون تدوين الاحاديث، وانما هي تفسيرات من المتأخرين للدفاع عن فعل المتقدمين والمانعين لتوجيه فعلتهم والتي لم تجد اذان صاغية بعد رحيلهم. تعدّ الفترات الأولى والتي تشكلت بعد رحيل الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) هي من أهم المراحل التي تمثل الخطّ العام لتدوين الحديث في المدرسة السنية والتي يمكن اختصارها بالفترة الواقعة من خلافة الخليفة الأول حتى نهاية خلافة الخليفة الثالث. وهذه المرحلة من أكثر المراحل وضوحاً من منع التدوين، بل إنها وصلت لمعاقبة من ينقل حديثاً، بل عمد البعض منهم لحرق الأحاديث المكتوبة، والظاهر أنّ هذا التوجه لم يكن بالشيء الجديد، بل هو سياسة اتخذت من مواقف سابقة كانت حتى في حياة الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم). لقد ظهر هذا الخط بأنّ الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) يتكلم بالغضب والرضا وبهذا فقد شكل القوم رأياً بأنّ كل ما يصدر من الرسول لا يمكن أن يكون حجة وبهذه الطريقة فلا تبقى قيمة لحديث الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) بحسب فكرتهم لمن مدحه الرسول أو لمن ذمّه وهذا بالفعل ما أرادوه من أجل تصحيح أغلب تصرفاتهم أو ما ورد في شأن بعضهم. إنّ موقف البعض من التدوين بعد الرحيل لم يكن إلا ارتباطاً جوهرياً بما

قبله حيث منع الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) من كتابة الوصية في رزية الخميس وقولهم حسبنا كتاب الله، إن عملية منع التدوين لم تختصر على الصحابة، بل تعدت لتشمل الرسول نفسه (صلى الله عليه وآله وسلم) من خلال اتهامه بالهجر أو المرض الذي يمنعه من فهم ما يقوله. ومع ذلك إلا أن لبعض النصوص المتوافرة لديهم تثبت أن بعض الصحابة قد عمدوا إلى كتابة الحديث إلا إن الموقف المرتكز لديهم جعلهم يقدمون لحرقها في آخر الأمر. فمما ورد في مراجعهم الحديثية والتاريخية بعض النصوص والتي تمثل الخط العام حيث روي عن ام المؤمنين عائشة أنها كانت تقول (جمع أبي الحديث عن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) فكان خمسمائة حديث، فبات ليلته يتقأب، قالت: فغمّني، فقلت: لأي شيء تتقأب لشكوى أو لشيء بلغك؟ فلما أصبح قال: أي بُنيّة هلمّي الأحاديث التي هي عندك، قالت: فجنّته بها، فدعا بنار فأحرقها، فقلت: ما لك يا أبت تحرقها؟ قال: ما بتّ الليلة خشيت أن أموت وهي عندي، فيكون فيها أحاديث عن رجل ائتمنته ووثقت له ولم يكن كما حدّثني، فأكون قد تقلّدت ذلك) وكذلك روي ان أبا بكر جمع الناس فقال: (إنكم تحدثون عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أحاديث تختلفون فيها والناس بعدكم أشد اختلافًا فلا تحدثوا عن رسول الله شيئاً، فمن سألكم فقولوا بيننا وبينكم كتاب الله فاستحلوا حلاله وحرّموا حرامه) وهذا بنا حاجة إلى تأمل هذه المنقولات من حيث اختلاف الأمة وسببها، فهذه الأحاديث والأقوال تحتاج لتأمل لنعرف حقيقة الاختلاف في تلك المرحلة ، وأي موضوع كان فيه النقاش لنمنع الأحاديث وأي موضوع كان أهم من موضوع الإمامة والخلافة وقيادة الأمة. إن موقف الخليفة الأول وحجته بجعل القرآن وحده المرجع للأمة مخالف تماماً لقول الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) بقوله: (ألا إني أوتيت القرآن ومثله معه، ألا يوشك رجل شعبان على أريكته يقول: عليكم بهذا القرآن، فما وجدتم فيه من حلال فأحلوه، وما وجدتم فيه من حرام فحرّموه، وإن ما حرم رسول الله كما حرم الله) لقد استمرت عملية المنع بعد الخليفة الأول ليكمل الخليفة الثاني سياسة المنع من خلال قرارات أخرى وهي جمع الأحاديث وحرقها كما يؤكد ذلك الذهبي قال زيد بن يحيى (حدثنا عبد الله بن العلاء قال: سألت القاسم أن يملّي علي أحاديث فمنعني، وقال: إن الأحاديث كثرت على عهد عمر، فناشد الناس أن يأتوه بها ، فلما أتوه بها ، أمر بتحريقها) لقد عمد الخليفة الثاني استدعاء بعض الرواد المحدثين من المدن البعيدة عن المدينة كما فعل مع قرصة بنت كعب الذي أمره عمر بعد استدعائه من الكوفة لعدم رواية الحديث كما صرح بنفسه بأنّ عمر منعه من رواية الحديث، بل وصل أبعد من ذلك كما يروي الذهبي بأنّ عمر عمد لحبس مجموعة من الصحابة لروايتهم الحديث، إذ يقول: (إن عمر حبس ثلاثة: ابن مسعود وأبا الدرداء وأبا مسعود الأنصاري فقال: قد أكثرتم الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم) إنّ سياسة الخليفة الثاني كانت واضحة لعدم كتابة الحديث، بل معاينة وحبس كل من يروي ويكتب الحديث. وليس بعيداً فسياسة الخليفة الثالث كانت تسيّر بهذا السيرة وموقف الصحابي الجليل أبي ذر الغفاري (رضوان الله عليه) ومنعه من رواية الحديث، بل إبعاده إلى الشام ومن ثمّ إلى الربذة حتى توفاه الله في ذلك المكان دليل واضح على سياسة المنع في مرحلة الخليفة الثالث، فهذا العسقلاني يروي نصاً واضحاً حول عملية المراقبة والمحاسبة للرواة، إذ يروي هذا النص (قال إسحاق : أخبرنا عمر بن عبد الواحد الدمشقي عن الأوزاعي ، حدّثني أبو كثير : أنه سمع أباه يقول : أنيت أبا ذر رضي الله عنه وهو عند الجمرّة الوسطى وقد اجتمع الناس يستفتونه ، فجاءه رجل فوقف عليه ، فقال : ألم ينهك أمير المؤمنين عن الفتيا ؟ قال : فرفع رأسه إليه ، فقال : أرقب أنت علي ؟ لو وضعت المصمامة على هذه وأشار إلى قفاه ثم ظننت أنني أفذ كلمة سمعتها من رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل أن تجيزوا علي لأنفذتها) ١١ واستمر هذا النهج من بعدهم سواء في زمن معاوية أو من جاء بعده من حكام بني أمية إلى فترة عمر بن عبد العزيز. استمر المنع من تدوين الحديث لفترة طويلة من رحيل الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) إلى عام ١٠١ للهجرة، وهو يمثل القرار السياسي للدولة، واستمرت هذه الحالة مع ما رافقتها من إجراءات لكل من يخالف هذا القرار حتى جاءت فترة حكم عمر بن عبد العزيز وهو من حكام بني أمية حيث صدر مرسوم سياسي آخر يجوز التدوين، فقد كتب عمر بن عبد العزيز كتاباً إلى أبي بكر بن حزم - المتوفي عام ١٢٠ للهجرة وكان أمير وقاضي المدينة في عهد عمر بن عبدالعزيز - تذكره كتب السير والتاريخ ومفاده: (انظر ما كان من حديث رسول الله فاكتبه، فاني خفت دروس العلم وذهاب العلماء، ولا يقبل إلا حديث النبي صلى الله عليه وآله وسلم وليفشوا العلم وليجلسوا حتى يعلم من لا يعلم، فإن العلم لا يهلك حتى يكون سرا) ١٢ ويذهب ابن حجر العسقلاني بأنّ الحادثة تدلّ على أن الأمر بالتدوين إنّما كانت في هذه المرحلة وإلا فإن كلّ الاعتماد كان على الحفظ فقط. وفي هذه الفترة ظهرت شخصية ابن شهاب الزهري المتوفي عام ١٢٤ وهو من المقربين للسلطة الأموية الذي يعدّ أول من دون الحديث وهذا واضح من خلال ما موجود في مسلم والبخاري وعدد المرويات عنه، ومع ذلك فإن التدوين بقي ضعيف جداً إلا بعد عقود من القرار الذي اتخذه عمر بن عبد العزيز. إنّ أهم ما يميز تلك الفترة بأنّ التدوين وإن جاء بقرار من الدولة إلا أنه يمكن ملاحظة عدة مؤاخذات يمكن أن تشكل علامات استفهام في قبالي ما تم تدوينه .

١- إن فترة المنع استمرت لما يقارب من ٩٠ سنة، وهذه الفترة الطويلة قطعاً ستولد عدم موثوقية بالروايات وارتفاع نسبة عدم المقبولية مع إمكانية التدليس والكذب فيها وهذا يولد عدم الوثوق بالمروي.

٢- إن منع التدوين ومن ثم الأذن كلاهما كان بقرار سياسي للدولة وهذا ما يجعل كل ما جاءنا بهذه الطريقة قابل للشك والريبة.

٣- إن عملية الإذن بالتدوين إنما كانت بإشراف الدولة ووضع أشخاص منها وهذا يجعل ما دُون مشكوك فيه لاحتمالية أن يقوموا بتدوين ما يدخل في دعم سياسة الدولة القائمة. إذن فقد (استمر المنع من كتابة الحديث وروايته عشرات السنين، وأصبح التحاشي عنه هو الصفة المميزة لعلماء الأمة وطلبيتها المثقفة، بل لقد صارت كتابة الحديث عيباً أيضاً، ونشأت أجيال وأجيال لم تسمع أحداً يذكر شيئاً عن نبيها، ولا عن موافقه، وتعاليمه وسيرته ومفاهيمه)^{١٣}، إلا أن أخطر ما في هذا القرار هو جعل سنة الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) إحدى ما دون بحيث خلط معها سنة بعض الصحابة وجعلها في قيمة حديث الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم). إن هذه السياسة المتبعة واضحة بأن المقصود هو إبدال السنة الواردة عن الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) بسنة حكام من جاء من بعده، هذا من جانب ومن جانب آخر هو الحد من نشر أحاديث أهل البيت عليهم السلام وفضائلهم وكل ما يرتبط من مرويات الامامة والخلافة. لقد ظهرت سننٌ لا تمتُّ إلى الإسلام ولا إلى حديث رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) بصلّة، بل إن بعض الأحكام مخالفة صريحة للدين مع ذلك فقد عمد عمر بن عبد العزيز إلى اعتمادها، بل لم يجوز مخالفتها أو تبديلها وإن خالفت كلام الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم). وهنا نقل نصّاً خطيراً اعتمده عمر بن عبد العزيز الذي يعدّ كاتب الحديث لنعرف مدى التزوير وأي عملية خطيرة جرت لتزوير الأحكام، فقد نقل عنه أنه قال: (سنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم وولادة الأمر من بعده سنناً، الأخذ بها اتباع لكتاب الله تعالى، واستكمال لطاعة الله تعالى، وقوة على دين الله، ليس لأحد من الخلق تغييرها ولا تبديلها، ولا النظر في شيء خالفها، من اهتدى بها فهو مهتد، ومن استتصر بها فهو منصور، ومن تركها اتبع غير سبيل المؤمنين، ووالاه الله ما تولى، وأصلاه جهنم وساءت مصيراً)^{١٤}. إن شيوع ظاهرة جمع السيرة والحديث والأقوال للرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) وما جاء بعده من حكام وبأمر من الدولة الحاكمة (كل ذلك جعل سنة النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) تختلط بالأثر عن الصحابة، فتداخلت الأمور، واختلط الحابل بالنابل، والصحيح بالسقيم، والسنة بالسيرة العامة، ثم جاء عمر بن عبد العزيز ليحكم سيرة الشيخين لتكون شريعة ماضية للمسلمين)^{١٥}. إن بعض النصوص التاريخية تدلّ على أن القوم عمدوا إلى تدوين أفعال الحكام وجعلها من السنن وخصوصاً في فترة التدوين التي أمر بها عمر بن عبد العزيز، فهذا ابن شهاب الزهري وهو رأس المدونين في تلك المرحلة يصرح بهذا الأمر (فعن صالح بن كيسان أنه قال: اجتمعت أنا وابن شهاب الزهري ونحن نطلب العلم فاتفقنا على نكتب السنن، فكتبنا كل شيء سمعنا عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وبعدها قال الزهري نكتب ما جاء عن الصحابة، فقلت ليس بسنة، فقال الزهري، بل هو سنة، فكتب ولم أكتب)^{١٦}، فهذا النص يدلّ دلالة واضحة بأن عملية الخلط بين المرويات عن الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) وبعض الصحابة إنما جاءت بسياسة مدروسة لجعل دين مقابل دين وسنة مقابل سنة. إن عملية التدوين عند السنة والتي جاءت في نهاية القرن الهجري الأول وبداية القرن الثاني من المسائل التي يمكن عدّها من القضايا التي أجمع عليها من كتب سيرهم ومحدثهم وكتابهم، والنصوص كثيرة في أنّ القرار إنما كان في عهد عمر بن عبد العزيز ف(الجهة الرسمية، وتتمثل في الأوامر التي أصدرها الخلفاء والأمراء إلى بعض العلماء بجمع الحديث النبوي، وقد اشتهر الرأي القائل بأنّ الخليفة الأموي عمر بن عبد العزيز (ت ١٠١) هو أول من أمر بجمع السنة أمراً رسمياً)^{١٧}. إن الاتفاق العام بين أبناء المدرسة السنية بأنّ كره التدوين وأسباب اختلاط القرآن بالحديث والخوف من ضياع الحديث لم يرفع إلا بقرار سياسي من الحاكم الأموي وعلى هذا يصرّح علماء ومفكري المدرسة السنية، فيقول محمد الخطيب: (وقد اعتبر علماء الحديث تدوين عمر بن عبد العزيز هذا أول تدوين للحديث ورددوا في كتبهم إن ابتداء تدوين الحديث فإنه وقع على رأس المئة عام في خلافة عمر بن عبد العزيز)^{١٨}.

ويذكر في محل آخر (وهكذا كانت نهاية القرن الأول الهجري وبداية القرن الثاني خاتمة حاسمة لما كان من كراهة الكتابة وإباحتها، فدونت السنة في صحف وكراريس ودفاتر وكتبت الصحف في أيدي طلاب الحديث)^{١٩} وقد يتبادر إلى الذهن سؤال، وهو وإن كان هنالك قرارٌ سياسيٌ للتدوين فإنّ ذلك لا بدّ وإن يترافق مع رغبة أو حالة من المقبولية للبعض لتدوين السنة وإن طالبت فترة المنع، ويذهب محمد حمزة حول ذكر تبرير ذلك وهو إن (أسباباً عديدة دفعت عمر بن عبد العزيز إلى اتخاذ قرار تدوين الحديث من بينها نشاط التابعين وإباحتهم الكتابة، حيث زالت أسباب الكراهة لأنه لا يعقل لأنّ يأمر عمر بن عبد العزيز بجمع السنة وتدوينها والعلماء كارهون لهذا قلبي الافتراض كرههم الكتابة يجعل استجابتهم لدعوته أمراً بعيداً ويضاف سبب آخر يتمثل في طول الزمن الفاصل بين صدور الأحاديث وتدوينها وهو زمن كفيل بالذهاب بالكثير من حفاظ الحديث من الصحابة والتابعين و يهيئ لكثير من الخوارج والروافض إن يتزيدوا في الحديث لذلك صرح الزهري (و لولا أحاديث تأتينا من المشرق ننكرها لا عرفها ما كتبت حديثاً ولا أمرت في كتابته)^{٢٠}. إن هذه النصوص تعطينا تصوراً أنّ هنالك مدرسة أخرى كانت تعمل على نشر الأحاديث والزهري

يصرح ذلك بقوله من جهة الشرق، فإن فترة الإمامين الصادقين عليهم السلام كانت من أهم فترات نشر الأحاديث في المرحلة نفسها، وقد يستكشف من ذلك أن قرار عمر بن عبد العزيز لم يكن أمراً عادياً، بل هو ردة فعل على نشر الأحاديث من قبل الأئمة من آل البيت عليهم السلام، فهي كأنما عملية التقاف وقطع الطريق لما ينشر من أحاديث من قبل أئمة الهدى عليهم السلام.

المبحث الثاني: مراحل وشخصيات التدوين عند المدرسة السنية:

انطلقت مرحلة التدوين الرسمية في فترة بني أمية وتحديداً في حكم عمر بن عبد العزيز بداية القرن الثاني الهجري وبقرار رسمي ورّع على الأمصار ومن جانب آخر فقد كلف بعض الأشخاص للإشراف على هذه الخطوة والتي تُعدّ عملية أولية لبداية التدوين، وبغض النظر عن دوافعها وغاياتها فقد رفع المنع والذي استمرّ لما يقارب تسعة عقود من الزمن. إنّ عملية التدوين التي بدأت من الدولة الأموية واستمرت لفترات في الدولة العباسية وخلال هذه المرحلة كتبت المدونات والمسانيد والصحاح والتي تمثل الهيكل الروائي للجانب السني. لذا فإننا بحاجة لقراءة موضوعية لمتابعة الأحداث الخاصة بالتدوين ومدى تأثير سياسات الدولة والحكومات المتعاقبة. إنّ الواضح من السردية السنية للتدوين تضعنا أمام فترتين من التدوين من عام ١٠١ للهجرة وحتى ما يقارب منتصف القرن الثالث من الهجرة حيث كتبت المجاميع الحديثية والتي تكونت بشكل تدريجي لتصل إلى ما هم عليه الآن، لذلك فإنّ الدارس لهذا التدوين يمكن أن يُقسّمها على فترتين:

١- الفترة الأموية.

٢- الفترة العباسية.

الفترة الأموية: تعدّ الفترة الأموية هي المؤسس في المدرسة السنية للتدوين ولها مجموعة من الشخصيات نحاول هنا ذكر مجموعة منهم يسهل علينا معرفة التسلسل الزمني والتاريخي ومدى تأثيرهم في وصول الحديث، وما هي طريقتهم ومن أعطاهم صلاحية الكتابة ومدى موثوقيتهم ومكانتهم. إنّ من المؤكد لديهم كما يذكره السيوطي، إذ يقول: (وإما ابتداء تدوين الحديث فإنه وقع في رأس المئة، في خلافة عمر بن عبد العزيز بأمره)^{٢١}، وأول شخص وكّل له الإشراف على التدوين هو أبي بكر بن حزم، وبحسب النصوص المتوفرة بأنّ عمر بن عبد العزيز قد أمره على جمع ما موجود عند عمرة بنت عبد الرحمن الأنصارية وهي تلميذة ام المؤمنين عائشة، إذ روي أنّ (عمر بن عبد العزيز كتب إلى أبي بكر بن حزم ان انظر ما كان من حديث رسول الله، أو سننه، فاكتبه لي، فاني خفت دروس العلم وذهاب العلماء، وأوصاه ان يكتب له ما عند عمرة بنت عبد الرحمن الأنصارية وكانت تلميذة عائشة، والقاسم من محمد بن أبي بكر)^{٢٢}

وأبو بكر بن محمد بن حزم (٣٦- ١٢٠ للهجرة) مولود بالمدينة وهو تابعي ويذكر الذهبي في سير أعلام النبلاء بأنّه (أمير المدينة ثم قاضي المدينة.... وقال الواقدي رأيت في يد أبي بكر بن حزم خاتم ذهب، فسهه ياقوته حمراء قلت لعله ما بلغه التحريم.... وقيل رزقه في الشهر ثلاثمائة دينار)^{٢٣} إذن فهذا ابن حزم تابع للسلطة ووالي لها وقاضي المدينة، فهذا القرار فقد تسلّم السلطة الدينية والقضائية والإدارية فأى حديث سيكتب! إنّ الواقع التاريخي يؤكد أنّ ابن حزم لم يؤثر كثيراً في كتابة الحديث وتدوينه بسبب وفاة عمر بن عبد العزيز ومجيء هشام بن عبد الملك والذي بدوره طلب من شخصية أخرى أكثر تأثيراً على الحديث وترك بصمة في تدوين الحديث السني وهو ابن شهاب الزهري (ت ١٢٤)، ويعدّ ابن شهاب الزهري من المقربين لهشام بن عبد الملك فقد جعله معلماً لأولاده. والظاهر إنّ الزهري كان ميّالاً لعدم كتابة حديث رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) وإنما أكرهه من قبل هشام بن عبد الملك، إذ(حدّث معمر عن الزهري قال: كنا نكره كتابة العلم، حتى أكرهنا عليه هؤلاء الأمراء)^{٢٤}، ويعدّ ابن شهاب الزهري من أهم رواة الحديث في البخاري ومسلم، إلا أن فترة بني أمية لم تطل طويلاً حيث انتقلت الحكومة لبني العباس عام ١٣٢ للهجرة. مع ذلك كان الزهري له تأثير واضح في البخاري ومسلم فهم يروون عنه متصلاً بمشايعهم لبعده الفترة ما بين تدوين كتبهم وفترة وجوده حيث كان الزهري من صغار التابعين، إلا ما يؤخذ عن الزهري إرساله للأحاديث لذلك وقع فيه كلام كثير. لذلك ذهب صاحب كتاب تدريب الراوي عند حديثه عن مراسيل الزهري بأنّ(مراسيل الزهري : قال ابن نعيم، ويحيى بن سعيد القطان: ليس بشيء، وكذلك قال الشافعي نجاه يروي عن سليمان بن أرقم، وروى البيهقي عن يحيى بن سعيد قال: مرسل الزهري شر من مرسل غيره، لأنّه حافظ، وكل ما قدر أن يسمى سمي، وإنما يترك من لا يجب أن يسمى)^{٢٥} وبالإجمال فإن فترة بني أمية وتدوين وكتابة الأحاديث لم تطل طويلاً إلا إنّها أثرت فيما جاء من بعدهم وبالخصوص فضائل أهل البيت عليهم السلام وتركيز بعض المرويات والتي تصبّ في خدمة فترة حكومة بني أمية وتعليل بعض تصرفاتهم، والعقيدة بالله سبحانه وتعالى وسيرة الرسول الأعظم (صلى الله عليه وآله وسلم).

الفترة العباسية: استمرت عملية التدوين بعد سقوط الدولة الأموية ليشهد العالم الإسلامي آنذاك أكبر عملية تدوين شهدتها لتؤسس للمذاهب والسنن وكتب الحديث والمجموعات الحديثية ولم تكن هذه الظاهرة التي تشكلت إلا استكمالاً لمشروع التدوين من خلال الحكومات المتعاقبة في

اختيار المذاهب والمصنفين والتي كانت تُدار من قبل الحكومات. إنَّ ما يميز الفترة العباسية عن الفترة الأموية هو ظهور المصنِّفات الحديثية(وقد حملت مصنفات علماء القرن الثاني الهجري عناوين: موطأ، مصنف، جامع، سنن)^{٢٦}. إنَّ أشهر مصنِّف في تلك المرحلة والتي شهدت كتابة المصنفات هو موطأ الإمام مالك المتوفي عام ١٧٩ للهجرة في المدينة المنورة، فالموطأ إنَّما كان بأمر الحاكم العباسي أبي جعفر المنصور الذي أراد جمع المسلمين إلى كتاب واحد ويوزع في الأمصار. لقد شهدت هذه الفترة ظهور مجموعة ممن دون الحديث في تلك المرحلة ونذكر منهم:

١- أبو محمد عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج المتوفي سنة ١٥٠ للهجرة في مكة المكرمة.

٢- معمر بن راشد المتوفي سنة ١٥٣ للهجرة في اليمن

٣- سفیان الثوري المتوفي سنة ١٦١ للهجرة امام الكوفة

٤- أبو يوسف المتوفي سنة ١٨٢ قاضي القضاة عند البلاط العباسي، وغيرهم الكثير. إلا إنَّ هذه المرحلة أخذت جانباً آخر من التدوين تمثلت بجمع الحديث إضافة إلى أقوال الصحابة وفتاوى التابعين وهذا ما مثل خطورة على تحريف الحديث واختلاطه بالأقوال والأفعال للصحابة والتابعين وجعلها توازي حديث الرسول صلى الله عليه وآله وسلم وأقواله وأفعاله. يقول الزهراني في تدوين السنة كمثل على ذلك عند حديثه عن مسند الإمام مالك بأنَّه(اشتمل على أحاديث الرسول وأقوال الصحابة وفتاوى التابعين)^{٢٧}.

المبحث الثالث: المصنفات الحديثية السنية وتسلسلها الزمني:

تعدّ فترة تصنيف المجاميع الحديثية من الأمور المتأخرة نسبياً فيما لو تحدثنا عن تسلسلها الزمني، فمنذ السماح بالتدوين فترة الحكم الأموي على يد عمر بن عبد العزيز حتى فترات التصنيف فترات طويلة جداً تطور فيها التدوين ما بين الجمع والتصنيف والتبويب لتستقر في جمع ما لديهم من أحاديث ومرويات، ونحن هنا بصدد أرشفة تاريخية لتلك العملية والتي استمرت لقرون من الزمن. إذن لقد مر التدوين للحديث في المدرسة السنية بمجموعة من المراحل المتعاقبة، وهذه المراحل مرتبطة بالأوضاع السياسية والاجتماعية والتي عاشتها الأمة منذ حياة الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) وما بعد رحيله. لقد شهدت مراحل ما بعد قرار التدوين تطورات كبيرة من عمليات التصنيف والكتابة والتدوين والتبويب والموطئات والمصنِّفات، حتى بلغت ذروة التدوين في عصور الصحاح والسنن في القرنين الثالث والرابع الهجري لتظهر لنا مجاميع حديثية كأمثال البخاري ومسلم، ولم يتوقف بعد ذلك التصنيف، بل تحول إلى عمليات النقد والتحليل والشروح والمجاميع من الموسوعات الحديثية. إنَّ أهمية دراسة التطور الزمني لكتابة الحديث عند المدرسة السنية يعطينا صورة واضحة وخصوصاً ما رافقها من بروز مدارس ومذاهب في نفس تلك المدرسة. لقد شهدت المدرسة السنية تطور من حيث تعاملهم مع الحديث حيث المنع ومن ثم الأمر به ثم كتابته وجمعه ثم كتابة المصنفات والموسوعات، ونحاول هنا ذكر التسلسل الزمني لتلك المراحل والتي تعتبر النموذج الأكثر وضوحاً لهذه العملية المعقدة بتفاصيلها. وعلى ما تقدم يمكن لنا تقسيم فترات التسلسل الزمني للحديث وأبرز ما كتب من خلال تلك المراحل من خلال تقسيمها لمجموعات من المراحل:

المرحلة الأولى وهي مرحلة التحفظ: وهي الفترة الواقعة ما بين استشهاد الرسول الأعظم (صلى الله عليه وآله وسلم) عام ١١ للهجرة حتى عام مئة للهجرة والتي تمثل أهم فترة فيما لو جمع الحديث لوجود الصحابة وأهل البيت وخصوصاً الكبار منهم والتابعين أيضاً. إلا إنها وكما أسلفنا لم يكن الحديث له دور واضح وخصوصاً قرارات الحكام بالمنع من تدوينه أو روايته، بل وصل الحال لحرق المدون منه أو معاقبة من يروي عن الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) بمبررات تعرضنا لها سابقاً. **المرحلة الثانية وهي مرحلة أمر التدوين:** وهي مرحلة بدايات التدوين الأولى والتي تشكلت بعد قرار التدوين عام ١٠٠ للهجرة على يد الحاكم الأموي عمر بن عبد العزيز، حيث بدأت في تلك المرحلة ظهور شخصيات ومدارس، وأهم شخصية برزت في تلك المرحلة هو محمد بن شهاب الزهري المتوفي عام ١٢٤ للهجرة والمقرب للحاكم الأموي عمر بن عبد العزيز ومن بعده وهنا بدأت الكتابة للحديث مع متابعة للدولة. **المرحلة الثالثة:** وهي المرحلة الواقعة ما بين الأعوام ١٢٠ للهجرة إلى عام ميتين للهجرة، ففي هذه المرحلة بدأت كتابة المصنفات معتمدة على ما دون في المرحلة الثانية، وأهم ما دون من مصنفات في تلك المرحلة هي مصنف الموطأ لمالك بن أنس المتوفي عام ١٧٩ للهجرة ومصنف عبد الرزاق الصنعاني المتوفي ٢١١ للهجرة. وتعدّ هذه المرحلة هي المرحلة الأولى لتصنيف الكتب الجامعة والتي رتبت على أبواب الفقه، إلا إنَّ ما يؤخذ عليها إنها جمعت الأحاديث الموقوفة والمرفوعة والمقطوعة في مصنف واحد، إلا إنَّ كتاب الموطأ يعدّ أهم ما كتب في تلك المرحلة حسب أقوال العلماء فهذا أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي إمام المذهب الشافعي يذهب إلى أن (ما كتاب بعد كتاب الله أنفع من كتاب مالك بن أنس)^{٢٨}. إلا إنَّ الموطأ وحسب قول صاحب كتاب تدوين السنة إنَّه(اشتملت على حديث الرسول صلى الله عليه وآله وسلم وأقوال الصحابة وفتاوى التابعين)^{٢٩}، ويذكر محمد رشاد، إذ يقول: (وينقل السيوطي عن أبي بكر الأبهري في جملة ما في الموطأ من الآثار عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وعن الصحابة والتابعين إنها ألف وسبعمائة

وعشرون حديثاً، المسند فيها ست مئات حديث، والمرسل مئتان واثنان وعشرون حديثاً، والموقوف ستمائة وثلاثة عشر، ومن التابعين مئتان وخمسة وثمانون)^{٣٠}، وعلى هذا فالموطأ لم يكن كتاباً لحديث الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) فحسب، بل هو جامع ما بين أقوال الصحابة وآراء التابعين المرحلة الرابعة: تمتد هذه المرحلة التي اعتمدها هي المرحلة الواقعة ما بين ٢٠٠ للهجرة إلى عام ٣٠٠ للهجرة، إذ تعدّ هذه المرحلة أهم المراحل عند المدرسة السنية فمن مسند أحمد بن حنبل المتوفى عام ٢٤١ للهجرة الذي اعتمد في تلك المرحلة التصنيف على أساس السند وهناك مجموعة أخرى لا أذكرها خوفاً من الإطالة، ثم ظهرت بعدها بالتوالي الجامع الصحيح المسند المختصر من أمور الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) وسننه وأيامه لمحمد بن إسماعيل البخاري المتوفى عام ٢٥٦ للهجرة، ثم صحيح مسلم لمسلم بن الحجاج النيسابوري المتوفى عام ٢٤١ للهجرة، ثم سنن أبي داود المتوفى عام ٢٧٥ للهجرة، والترمذي المتوفى عام ٢٧٩ للهجرة، والنسائي المتوفى عام ٣٠٣ للهجرة، وابن ماجه المتوفى عام ٢٧٣ للهجرة، التي سميت بعد ذلك بالصحيح الستة عند المدرسة السنية، و(يعتبر هذا القرن عصر ازدهار العلوم الإسلامية عامة وعلوم السنة النبوية خاصة، بل يعد هذا القرن من أزهى عصور السنة النبوية، إذ نشطت فيه الرحلة إلى طلب العلم ونشط فيه التأليف في علم الرجال، وتوسع فيه تدوين الحديث، فظهرت كتب المسانيد والكتب الستة من الصحاح والسنن والتي اعتمدها الأمة واعتبرتها دواوين الإسلام)^{٣١} ومع ذلك فأثمة من أكبر ما يسجل عليها من (إدانة في كتب الصحاح وخصوصاً البخاري ومسلم، هي روايتهم عن الخوارج، والمبتدعة، حتى أن البخاري ومسلماً، وسائر أصحاب الصحاح قد رووا عن الخوارج والمبتدعة، أمثال عمران بن حطان وهو أكبر الدعاة إلى البدعة، وانه مدح ابن ملجم قاتل وصي النبي صلى الله عليه وآله وسلم علياً عليه السلام، ورووا عن كثير من آخرين من مبغض علي عليه السلام وشائنيه مثل: بهز بين أسد، وعبد الله بن سالم، وحصين بن نمير، وعكرمة، وقيس بن أبي حازم، والوليد بن كثير، وعروة بن الزبير.....، وكل هؤلاء ومن هو على شاكلتهم قد حكموا لهم بالوثاقة، ورووا عنهم، وعظموهم، ووصفوهم بكل جميل، مع معرفيتهم بالنصب والبغض لعلي عليه السلام وآله الأطهار)^{٣٢} إن هذه المرحلة تعدّ من أهم المراحل من حيث تطور موضوع التدوين لتشكيل المصنفات والسنن وخروجه ضمن التصنيفات اتخذت فيما بعد المرجع الأساس للدين والعقيدة والفقه والتفسير، بل إنه كل ما يخالفها يعدّ مخالفاً للدين على قولهم لأنها أصح مرويات مع أنها تأخرت ما يقارب ثلاثة قرون من رحيل الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) المرحلة الخامسة: يمكن عدّ هذه المرحلة ما بين ٣٠٠ للهجرة وما بعدها تحوّلًا في علم الحديث عندهم من جمع وكتابة الصحاح والمسانيد إلى شرحها وتحليلها أو بعض الاستدراكات على أصل الصحاح، فنحن أمام عملية دفاع عما كتب في المرحلة الرابعة واعتبارها المرجع الأساس لاستخراج الدين والعقيدة والفقه وكل ما جاء بعدها أما مدافع عنها أو شارح لها. فمن أهم ما كتب في تلك المرحلة المستدرك على الصحيحين للحاكم النيسابوري المتوفى عام ٤٠٥ للهجرة حيث عمد إلى جمع الأحاديث على شرط البخاري ومسلم، وكذلك السنن الكبرى للبيهقي المتوفى عام ٤٥٨ وشرح مشكلة الآثار للطحاوي المتوفى عام ٣٢١. وقد ظهرت فيه مجموعة من الجوامع أمثال جامع الأصول في احاديث الرسول لابن الأثير الجوزي المتوفى ٦٠٦ للهجرة وكذلك الجامع الكبير والصغير لجلال الدين السيوطي المتوفى عام ٩١١ وكذلك فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر العسقلاني المتوفى عام ٨٥٢. وإننا لم نتناول كل ما كتب لعدم الإطالة ولأن الهدف إيضاح العملية والتي رافقت التدوين وليس لجرد ما دون.

الذاتة:

من خلال متابعة لوحظ ارتباط التدوين للحديث في المدرسة السنية ارتباطاً وثيقاً بالحكومات المتعاقبة قبولاً ومنعاً، فالسلطة السياسية هي صاحبة القول الفصل في هذا القرار من خلال الدعم، أو وضع القيود عليها، فقد ارتبط رواة الحديث وبحسب الظروف القائمة بالسلطة الحاكمة من خلال الدعم المباشر لهم في قبال منع بعضهم وإبعادهم وسجنهم. لقد عملت السلطة الحاكمة ما بعد الرحيل للرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) إلى منع التدوين وبالتالي لم يكن للحديث وجود فعلي من حيث التدوين. إن أول ارتباط رسمي يمكن الإشارة إليه هو موقف الدولة الأموية في زمن عمر بن عبد العزيز فقد ارتبط التدوين بشكل مباشر بالحكومة ووضعت الدولة أشخاص بعينهم لتلك المهمة. إن ارتباط الرواة بالدولة الأموية والعباسية أسهم بشكل كبير في تأسيس المذاهب والاتجاهات ومنع اتجاهات أخرى لم تكن قريبة من الدولة آنذاك، فقد عمل الرواة في مراحل مختلفة لوضع الروايات لمدح بعض الحكام أو سياستهم أو وضع المرويات لتقوية مواقفهم سواء ما يختص بالدولة أو الممارسات، وإننا هنا لسنا في صدد ذكر أمثلة على ذلك وإنما على سبيل الكليات وإلا فإن المسألة فيها كثير من التفاصيل.

المصادر والمراجع:

١- الخطيب، محمد، السنة قبل التدوين، مكتبة وهبة، مصر، ١٩٨٨

٢- الزهراني، محمد، تدوين السنة النبوية، مكتبة دار المنهاج، الرياض، ١٤٢٦

- ٣- السيوطي، جلال الدين ، تدريب الراوي، ج ١ ، مكتبة الكوثر ،بيروت ١٤١٥
- ٤- العاملي، جعفر ، الصحيح من السيرة، ج١ ، دار الحديث للطباعة والنشر، قم المقدسة، ٢٠٠٧
- ٥- القرطبي، أبو العباس ، المفهم لما اشكل من كتاب مسلم، ج٦، دار ابن كثير،بيروت، ١٩٩٦
- ٦- الأجرى، أبو بكر محمد بن الحسين ، كتاب الشريعة، ج١، دار الوطن للنشر والتوزيع، ١٩٩٧
- ٧- الأصفهاني ، أبو نعيم، حلية الأولياء، ج٩، دار الكتب العالمية، بيروت، ١٩٨٨
- ٨- الجاللي ، محمد ،تدوين السنة الشريفة، مكتب الاعلام الإسلامي، قم المقدسة، ١٤١٨
- ٩- الذهبي، شمس الدين ، تذكره الحفاظ، ج١، دار الكتب العلمية،بيروت، ١٩٩٨
- ١٠- الذهبي، شمس الدين، سير أعلام النبلاء، ج ٥، مؤسسة الرسالة، بيروت ، ٢٠٠١
- ١١- السمرقندي، عبدالله ، سنن الدارمي ، ج ١، دار الكتاب العربي،بيروت، ١٩٨٧
- ١٢- السيوطي، جلال الدين، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، ج١، مكتبة الكوثر، الرياض، ١٤١٥
- ١٣- الشهرستاني، علي ، منع تدوين الحديث، مؤسسة الرافد، قم المقدسة، ٢٠٠٩
- ١٤- العاملي، جعفر ، الصحيح من سيرة النبي، ج١، دار الحديث للطباعة والنشر، قم المقدسة، ٢٠٠٧
- ١٥- العسقلاني، ابن حجر ، المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية، ج١٢، دار العاصمة، الرياض، ١٩٩٨
- ١٦- العسقلاني، احمد ، فتح الباري في شرح صحيح البخاري، ج١، دار الريان للتراث، القاهرة، ١٩٨٦
- ١٧- القاري، نور الدين ، مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، ج١، دار الفكر،بيروت، ٢٠٠٢
- ١٨- المطيري ، حاكم، تاريخ تدوين السنة وشبهات المستشرقين، جامعة الكويت، ٢٠٠٢
- ١٩- الهاشمي، سعدي ، أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية، ج١، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ١٩٨٢
- ٢٠- حمزة، محمد، الحديث النبوي ومكانته في الفكر الإسلامي الحديث، المؤسسة العربية للتحديث الفكري، المغرب
- ٢١- مؤدب ، رضا، تاريخ الحديث، جامعة المصطفى ،قم المقدسة، ١٤٣١

هوامش البحث

- ١ رضا، مؤدب ،تاريخ الحديث، ص١٨٨، جامعة المصطفى ،قم المقدسة، ١٤٣١
- ٢ جلال الدين ، السيوطي، تدريب الراوي، ج ١ ، ص ٤٠ مكتبة الكوثر ،بيروت ١٤١٥
- ٣ عبدالله ، السمرقندي، سنن الدارمي ، ج ١ ، ص١٢٥، دار الكتاب العربي،بيروت، ١٩٨٧
- ٤ محمد ،الجاللي ،تدوين السنة الشريفة، ص ٢٠، مكتب الاعلام الإسلامي، قم المقدسة، ١٤١٨
- ٥ أبو العباس ، القرطبي، المفهم لما اشكل من كتاب مسلم، ج٦، ص٧٠٣، دار ابن كثير،بيروت، ١٩٩٦
- ٦ شمس الدين ،الذهبي ،تذكرة الحفاظ ، ج١، ص١٠، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٨
- ٧ شمس الدين ،الذهبي ،تذكرة الحفاظ ، ج١، ص٩، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٨
- ٨ نور الدين ،القاري، مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، ج١، ص٢٤٦، دار الفكر،بيروت، ٢٠٠٢
- ٩ شمس الدين ، الذهبي، سير اعلام النبلاء، ج٥، ص٦٠، مؤسسة الرسالة، بيروت، ٢٠٠١
- ١٠ شمس الدين ، الذهبي، تذكره الحفاظ، ج١، ص١٢، دار الكتب العلمية،بيروت، ١٩٩٨
- ١١ ابن حجر ، العسقلاني، المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية، ج١٢، ص٦٧٩، دار العاصمة، الرياض، ١٩٩٨
- ١٢ احمد ،العسقلاني، فتح الباري في شرح صحيح البخاري، ج١، ص٢٣٤، دار الريان للتراث، القاهرة، ١٩٨٦
- ١٣ جعفر ، العاملي، الصحيح من السيرة، ج١ ، ص١٥٩، دار الحديث للطباعة والنشر، قم المقدسة ، ٢٠٠٧
- ١٤ أبو بكر محمد بن الحسين ، الأجرى، كتاب الشريعة، ج١، ص٤٠٨، دار الوطن للنشر والتوزيع، ١٩٩٧
- ١٥ علي ، الشهرستاني، منع تدوين الحديث، ص ٣٦٢، مؤسسة الرافد، قم المقدسة، ٢٠٠٩
- ١٦ محمد ، الزهراني، تدوين السنة النبوية، ص٨٦، دار الهجرة للتوزيع، الرياض، ١٩٩٦

- ١٧ حاكم، المطيري، تاريخ تدوين السنة وشبهات المستشرقين، ص ٥١، جامعة الكويت، ٢٠٠٢
- ١٨ محمد، الخطيب، السنة قبل التدوين ص ٣٣٢، مكتبة وهبة، مصر، ١٩٨٨
- ١٩ محمد، الخطيب، السنة قبل التدوين ص ٣٣٣، مكتبة وهبة، مصر، ١٩٨٨
- ٢٠ محمد، حمزة، الحديث النبوي ومكانته في الفكر الإسلامي الحديث، ص ٦٩، المؤسسة العربية للتحديث الفكري، المغرب العربي
- ٢١ جلال الدين، السيوطي، تدريب الراوي، ص ٧٦، مكتبة الكوثر، بيروت، ١٤١٥
- ٢٢ جلال الدين، السيوطي، تدريب الراوي، ص ٧٨، مكتبة الكوثر، بيروت، ١٤١٥
- ٢٣ شمس الدين، الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج ٥، ص ٣١٤، مؤسسة الرسالة، بيروت، ٢٠٠١
- ٢٤ جلال الدين، السيوطي، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، ج ١، ص ٨١، مكتبة الكوثر، بيروت، ١٤١٥
- ٢٥ جلال الدين، السيوطي، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، ج ١، ص ٢٣٢، مكتبة الكوثر، الرياض، ١٤١٥
- ٢٦ محمد الزهراني، تدوين السنة النبوية، ص ٨٢، مكتبة دار المنهاج، الرياض، ١٤٢٦
- ٢٧ محمد الزهراني، تدوين السنة النبوية، ص ٨٣، مكتبة دار المنهاج، الرياض، ١٤٢٦
- ٢٨ أبو نعيم، الأصفهاني، حلية الأولياء، ج ٩، ص ٨٣، دار الكتب العالمية، بيروت، ١٩٨٨
- ٢٩ محمد، الزهراني، تدوين السنة النبوية، ص ٨٣، مكتبة دار المنهاج، الرياض، ١٤٢٦
- ٣٠ سعدي، الهاشمي، أبو زرة الرازي وجهوده في السنة النبوية، ج ١، ص ١٧٧، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ١٩٨٢
- ٣١ محمد، الزهراني، تدوين السنة النبوية، ص ٨٧، مكتبة دار المنهاج، الرياض، ١٤٢٦
- ٣٢ جعفر، العاملي، الصحيح من سيرة النبي، الجزء الأول، ص ٢٦٠، دار الحديث للطباعة والنشر، قم المقدسة، ٢٠٠٧